عرض اطروحة دكتوراه:

المتغير الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي من ١٩٩٣-٢٠٠٨

المدرس الدكتور
محمد كريم كاظم(*)

تناولت أطروحة الدكتوراه للطالب محمد ياس خضير والتي نوقشت في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين موضوعا مهما يتعلق بـ"المتغير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوربي "ان سياسة أية دولة تتأثر بشكل كبير بالإمكان بيات الداخلية للدولة فضلا عن المؤثرات الخارجية التي تحدد سياسة الدولة اما بالاتجاه الذي تسعى إليه الدولة او بالاتجاه المعاكس ، وفيما يتعلق بسياسة تركيا حيال أوروبا فقد ارتبطت بالدرجة الأساس بالإمكان بيات الذاتية التركية ، فضلا عن الدعم الخارجي وبالأخص الأمريكي الذي حاولت تركيا ان تستثمره في تسريع وتيرة انضمامها الى المؤسسات الغربية، الذي توضح بشكل كبير بعد عجز تركيا عن تحقيق الاندماج بالمؤسسات الأوروبية في نهايات عقد ا لثمانينيات من القرن الماضي ، ان أصبحت تركيا تعاني ازمات داخلية . فقد ارتبطت السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ بتحقيق مجموعة من الأهداف والتي أهمها ، كسب الدعم الغربي لتركيا عن طريق إبراز أهمية تركيا الإستراتيجية للعالم الغربي ومن اجل ان تصبح من القوى الكبرى والمؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي وصولا الى تحقيق الاندماج الكامل بالقارة الأوروبية.

لقد وضح الباحث في اطروحته انه بعد إعلان تشكيل الاتحاد الأوروبي والانتقال من السوق الأوروبية المشتركة الى اتحاد أوروبي ذي كيان سياسي وقانوني ، تركزت سياسة تركيا وبشكل اكبر من السابق على ضرورة تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي عن طريق كسب العضوية الكاملة فيه مستجي بة في الوقت نفسه لشروط العضوية التي حددها الاتحاد (معايير كوبنهاجن) فضلا عن الفصول الـ (٣٥) الخاصة بانضمام الدول المرشحة الى الاتحاد الأوروبي بالرغم من صعوبة تنفيذ هذه المعايير على دولة مثل تركيا، كما انها لم تطبق على دول عديدة انضمت الى الاتحاد الأوروبي مثل اليونان التي انضمت اليه قبل مدة طويلة، مما أثار انتقادات كبيرة على الاتحاد الأوروبي فقد عَدّ الكثيرون هذا الموقف اثباتاً لصحة مقولة

(*)كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين

أن "الاتحاد الأوروبي هو ناد مسيحي "فاليونان مثل ما هو معروف هي مهد الحضارة الأوروبية، بينما تركيا دولة إسلامية لا تنتمي الى هذه الحضارة، مما يزيد من معوقات انضمام تركيا، فضلاً عن المعوقات الاخرى التي استطاعت تركيا ان تتجاوز الكثير منها، وأصبحت لا ترقى الى مستوى الدوافع.

ان أهمية الموضوع تنبع اولاً من أهمية تركيا الإستراتيجية ، فضلا عن الدور الذي تؤديه في الإستراتيجية الأمريكية ، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى دعم تركيا في سياستها حيال الاتحاد الأوروبي وبما يخدم سياسة واشنطن وتوجهاتها، اما الأهمية الثانية فتأتي من أهمية مدة الدراسة الممتدة منذ بداية تشكيل الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخت التي تم الاتفاق عليها في كانون الأول ١٩٩١والتي وقعت في ٧ شباط ١٩٩١ في مدينة ماسترخت ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٣ الى عام ٢٠٠٨، فقد تصاعد تأثير الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية خلال هذه المدة عن طريق سعي بعض أطرافه وبالأخص فرنسا وألمانيا الى استقلالية قرارات وسياسات الاتحاد فضلا عن سعيهم الى إيجاد مكانة مهمة في الساحة الدولية لهذا الاتحاد ، بالمقابل فقد أدى ذلك وبالتدريج إلى انحسار التأثير الأمريكي سياسات هذا الاتحاد إذ بقيت بريطانيا الدولة الوحيدة المؤثرة في سياسة الاتحاد وبما يخدم بعض سياسات الولايات المتحدة ، لهذا حاولت الاخيرة ان تد فع بتركيا إلى عضوية الاتحاد بما لها من ثقل عسكري وسكاني مهم.

وتأتي أهمية الدراسة كذلك لطرح موضوع مهم ولاسيما ان الباحث قد بذل جهدا كبيرا في التفصيل والإيضاح لأهمية تركيا الإستراتيجية و من ثم حدد الباحث الإشكالية التي تذهب الى معرفة طبيعة واتجاهات السياسة التركية حيال الاتحاد الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد عام ١٩٩٣ الى عام ٢٠٠٨ ومدى تأثير المتغير الأمريكي في هذه السياسة ومستقبل هذه السياسة في ظل هذا المتغير.

فضلا عن ذلك ،ان اتجاه الاتحاد الأور وبي نحو قبول عضوية تركيا قد خضع، ابتداءً ، لضغط الجانب الأمريكي بحكم علا قات المصالح المتبادلة. إلا إن اتجاه دول الاتحاد الأوروبي المتزايد نحو كونه قوة فاعلة في النظام الدولي جعلها تفرض شروطها في عملية الانضمام أكثر منه قيامها بتقديم استجابتها التلقائية للمتغير الأمريكي.

واعتمد الباحث على فرضية مفادها "انه توجد علاقة بين التوجه التركي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأورو بي ودرجة تأثير المتغير الأمريكي ، فكلما توافقت مصالح السياسة الأمريكية مع السياسة التركية والأوروبية، كانت هناك استجابات أوروبية إيجابية إزاء السياسة الأمريكية بحيث يجري تفعيل مسألة انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأور وبي، وكلما اختلفت مصا لح السياسة الأمريكية مع إحداهما، كان تأثير المتغير الأمريكي في تسريع عملية الانضمام محدوداً".

وللتحقق من تلك الفرضية توزعت هيكلية الدراسة –فضلا عن المقدمة والخاتمة– على

أربعة فصول ، إذ يتناول الفصل الأول دراسة العلا قات التركية الأوروبية (الجذور –والتطورات) من خلال مبحثين يتناول المبحث الأول تطور العلاقات التركية– الأوروبية ١٩٤٥–١٩٩٣، ويتناول المبحث الثاني دوافع السياسة التركية حيال أوروبا

أما الفصل الثاني ، فيذهب الى دراسة موضوع تركيا والإستراتيجية الأمريكية ومن خلال مبحثين يذهب الأول لدراسة الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية ، أما الثاني فيذهب إلى دراسة المنظور التركي للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويذهب الفصل الثالث لدراسة هياكل صنع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي، وينقسم أيضا ع لى مبحثين ، يتناول الأول، الهياكل الرسمية، اما الثاني فيتناول الهياكل غير الرسمية.

وأخيرا يذهب الفصل الرابع لدراسة التأثير الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، ومن خلال مبحثين، تناول الأول التأثير الأمريكي في انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، اما الثاني فتناول مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي في ظل المتغير الأمريكي.

توصل الباحث الى مجموعة من النتائج منها:

١. تميزت سياسة تركيا حيال العالم الغربي بالتطور على مختلف المراحل من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي تسعى إ ليه، بالرغم من اختلاف مواقف دول أوروبا من مساعي تركيا الرامية الى تحقيق الاندماج الكامل بالعالم الغربي.

٢. اختلفت سياسة تركيا حيال العالم الغربي تبعاً لمواقف هذه الدول ، فقد تأثر التوجه التركي حيال المعسكر الغربي نتيجة موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الأخرى خلال مدة الحرب الباردة وبالأخص نتيجة مسالتين أسا سيتين تمثلت الاولى بموقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد ازمة الصواريخ الكوبية، فقد ابدى الرئيس الأمريكي جون كيندي للاتحاد السوفيتي استعداده بسحب الصواريخ والمعدات العسكرية من تركيا في حالة سحب السوفيت الصواريخ من كوبا مما سبب ردة فعل كبيرة لدى صناع القرار الأتراك إذ أدركوا ان الولايات المتحدة تهتم فقط بمصالحها دون مصالحها حلفائها، وتعزز هذا الامر في المسألة الثانية والتي تمثلت بالموقف الأمريكي والأوروبي الرافض للتدخل التركي في جزيرة قبرص، والذي نتج عنه أزمة سياسية كبيرة تمثلت بقطع العلاقات السياسية وفرض حصار على مبيعات الأسلحة الى تركيا، فضلا عن سعي بعض الأطراف في داخل أوروبا الى عزل تركيا، الامر الذي بين للاتراك ان الخيار الذي اعتمدوا عليه في

تحقيق التوازن في الصراع مع اليونان هو خيار غير مجدي.

٣. اعتمدت تركيا طوال مدة ثلاثة أرباع القرن المنصر م على نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط في سياستها حيال أوروبا وانما في ان جاز أهدافها الإستراتيجية الأخرى ، مثل تحقيق التوازن مع اليونان في إطار صراعهما الطويل حول جزيرة قبرص، وتحقيق نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط يضمن تحقيق المصالح التركية في هذه الم نطقة الإستراتيجية وعن طريق المشاريع التي اقترحتها الولايات المتحدة طوال مدة الحرب البا ردة والمدة التي أعقبت هذه الحرب، وبالأخص في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمكن ان تؤدي فيه تركيا دور القائد، فضلا عن كسب التأييد الأمريكي لتركيا من اجل تحقيق مصالح تركيا في منطقة آسيا الوسطى والحفاظ عليها.

٤. ان المنظور الأمريكي لدور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية يتمحور حول تحقيق مجموعة من المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة ولعل أهمها الحفاظ على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عن طريق تنشيط الدور التركي في هذه المنطقة، وتشكيل محور يضم تركيا وإسرائيل وبعض الدول العربية الح ليفة للولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقتي آسيا الوسطى والبحر الأسود.

٥. إن صناعة السياسة الخارجية التركية تخضع وبشكل كبير لعوامل عديدة ولعل أهمها الأوضاع الداخلية في تركيا، فضلا عن العوامل الخارجية ، فالداخل التركي بالرغم من كثرة مراحل عدم الاستقرار فيه الا انه استطاع ان يتجاوز ذلك باتجاه اتباع سياسة خارجية فاعلة ويعود ذلك الى ثبات واستقرار ها المؤسسات التركية القابضة على السلطة وبالأخص المؤسسة العسكرية التي تعد م ن اقوى المؤسسات في المنطقة كلها ، فضلا عن ذلك فقد اعتمدت على الدعم الأمريكي في انجاز أهداف أساسية ولعل أهمها تحقيق الانضمام الى الاتحاد الأوروبي.

٦. تعد مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي من اهم الأهداف الإستراتيجية التي تسعى

حكومة حزب العد الة والتنمية الى تحقيقها بالرغم من اختلاف مواقف المؤسسات التركية الرسمية وغير الرسمية التي بعضها تصنع وبعضها الآخر ينفذ او تؤثر في صنع السياسة الخارجية التركية فانه باستثناء القوى العلمانية (الدولة المتجذرة) الا ان لكل القوى السياسية في الغالب تجمع على ضر ورة تحقيق انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من ان مصلحة تركيا العليا هي بانضمام تركيا الى هذا الاتحاد، فهذا الهدف وطوال سنوات عديدة عد الهدف الأساس في سياسة تركيا الخارجية.

٧. سعت الحكومات التركية على اختلافها الى انجاز متطلبات الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وبالأخص حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان)، التي قامت بأصلاحات استثنائية من اجل تسريع قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي معتمدة وبشكل كبير على الإمكانيات التركية الذاتية ، فضلا عن التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأ وروبي، ولكن الأخير تراجع بعد الموقف التركي ا لرافض للحرب على العراق عام ٢٠٠٣، فقد انتهجت تركيا سياسة تتقارب مع سياسة دول أوروبا الفاعلة مثل المانيا وفرنسا، مما سبب ردة فعل للولايات المتحدة الأمريكية، إذ اعادت تركيا بموقفها هذا النظرة الأمريكية حيال تركيا التي اصطبغت بعد انتهاء الحرب الباردة بعدها "شريك خجول" ولكن هذا الأمر تغير بعد الانتخابات الأمريكية الأخيرة إذ أعادت الولايات المتحدة من جديد تأكيد أهمية ودور تركيا في الإستراتيجية الأمريكية.

٨. تراجع التأثير الأمريكي في دول الاتحاد الأوروبي وبالأخص بعد ازدياد الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن هذا الموضوع وبرز ذلك وبالأخص خلال قمة كوبنهاجن عام ٢٠٠٢ الذي أرجأ قرار تحديد بدأ مفاوضات مع تركيا الى عام ٢٠٠٤، معدين ان هذا الشأن هو شأن أوروبي داخلي، فقد كانت تركيا تعتمد وبشكل كبير على مسألة تأثير أمريكا في دول الاتحاد الأوروبي ، لكن ذلك تراجع بعد هذا الموقف الأوروبي الرافض لأي تدخل أمريكي في شؤون أوروبا الداخلية، اذ أفرز الضغط الأمريكي على دول الاتحاد له نتائج سلبية على تركيا، وبالأخص بعد سعي دول أوروبا الرئيسة (ألمانيا وفرنسا)

في تأدية دور فاع ل في السياسة الدولية، وبالأخص في ظل الهيمنة الأمريكية وسياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش التي تعارضها دول الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، فقد عارضت دول الاتحاد الرئيسة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق مما ادى الى تراجع نسبة التأثير الأمريكي في دول أوروبا بعد ان تم إطلاق صفات على دول أوروبا مثل "القارة العجوز" والتي أدت الى ردة فعل معاكسة للضغوط الأمريكية، ولكن ذلك قد يتغير بعد التغيير الذي حصل في الولايات المتحدة وفوز باراك اوباما، الذي واصل دعمه لانضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي.

٩. ان مستقبل سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي يتحدد في ضوء استمرار سعي تركيا الى الانضمام الى هذا الاتحاد، فاتجاهات المستقبل تتحدد بالرغم من صعوبة التنبؤ بها ،فسياسة تركيا سوف تكون في إطاري مشهد الاستمرار والتغيير، أي إن سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي سوف تجمع بين استمرار سعيها الدءوب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمقابل التغيير النسبي في موقف الدول الأوروبية ، أي أنها سوف تحصل على شراكة مميزة تختلف عن العضوية الكاملة وان عملية الانضمام سوف تكون بصورة تدريجية وليس بصورة سريعة كما يتوقع البعض، فتوكيا كما تشير التقارير الإستراتيجية سوف تصبح قوة كبرى خلال المستقبل والمتوسط المدى، نتيجة الإصلاحات التي تقوم بها ، فضلا عن انتعاش الاقتصاد التركي الذي سوف يؤدي الى التغلب على المعوقات المختلفة التي تقف امام انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي.